

دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2019)

An analytical study of Algerian exports outside of hydrocarbons During the period (2014-2019).

مداني جمال الدين¹، جداه عبد الكريم²

¹ جامعة وهران 2 (الجزائر)، dgamaldz@univ-oran2.dz.

² جامعة وهران 2 (الجزائر)، Djeddah.abdelkrim@univ-oran2.dz.

تاريخ الاستلام: 2023/12/13 تاريخ القبول: 2024/03/01 تاريخ النشر: 2024/03/08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح مدى مواكبة الجزائر للتطور المتسارع الحاصل في العالم في مجال التصدير، حيث بادرت كغيرها من الدول في توجيه سياستها نحو تنويع الصادرات وسخرت كل الإمكانيات اللازمة لهذه العملية، و رغم كل جهود الدولة لتطوير قطاع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تفوق عتبة 6 مليار دولار، وتوصلت هذه الدراسة إلى انه تبقى سيطرة النفط واضحة على الصادرات والرهان الجديد هو بلوغ عتبة 13 مليار دولار في حلول 2025.

كلمات مفتاحية: التصدير، ترقية الصادرات خارج المحروقات، الصادرات الجزائرية.

تصنيفات JEL: E0، G2، O0

Abstract:

This study aims to clarify the extent to which Algeria keeps pace with the rapid development taking place in the world in the field of export, as it took the initiative, like other countries, in directing its policy towards diversifying exports and harnessing all the necessary capabilities for this process. Despite all the state's efforts to develop the export sector outside of hydrocarbons, it did not exceed the threshold of 6 billion. This study concluded that oil's control over exports remains clear, and the new bet is to reach the threshold of \$13 billion by 2025.

Keywords: Export, promotion of non-hydrocarbon exports, Algerian exports.

JEL Classification Codes: E0, G0, O0

جمال الدين: dgamaldz@gmail.com

1. مقدمة.

تعتبر التجارة الدولية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذات تأثير إيجابي في تنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية، وذلك من خلال واردات السلع الرأسمالية التي تعتمد بشكل كبير ليس فقط على النقد الأجنبي المحصل من إيرادات التصدير وإنما على نقل وتوطين التقنية. ومن بين السياسات الموجهة للتجارة سياسة تشجيع الصادرات، إذ تمثل قضية التصدير محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول لكون الصادرات تعد المصدر الرئيسي لتدفقات الموارد المالية من النقد الأجنبي. (بلقلة، 2009، صفحة 1)

وفي هذا الصدد تُعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية التي يتميز اقتصادها بالهشاشة وعدم التنوع في الإنتاج السلعي بل تتميز بالتنوع في الطلب على السلع المستوردة، كما يعتبر قطاع التصدير فيها من بين القطاعات الاقتصادية الأضعف حتى الآن، وهذا ما يستدعي العمل على ترقية ورفع من قدرته على المنافسة. كما أن صادراتها تعتمد على الربع النفطي بنسبة 98% من إجمالي الصادرات.

وباعتبار تنوع الصادرات وزيادة مصادر دخل الدولة، حلقة من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها ومازالت تشهدها المؤسسات الجزائرية حتى الآن، خاصة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه التحولات العالمية، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى مضاعفة الجهود والإصلاحات المتعلقة بقطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال التسهيلات الاستثمارية التي وضعها رئيس الجمهورية في مجال الفلاحة والصناعة والمؤسسات الناشئة وغيرها من القطاعات الجديدة التي يعول عليها لدفع عجلة الاقتصاد الوطني، و تنوع الصادرات خارج المحروقات.

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية على النحو الآتي:

ماهي الآليات التي يمكن للدولة الجزائرية إتباعها لترقية وتنوع الصادرات خارج المحروقات؟

1.1. فرضيات البحث.

- تتمثل الصادرات الجزائرية من جزء كبير من المحروقات، بينما الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة جد محدودة في التصدير؛

- نفترض أن قطاع الصادرات خارج المحروقات يشهد تطوراً ملحوظاً، لكن ليس بالقدر الكافي الذي يجعل منه مصدراً أساسياً للصادرات الجزائرية بديلاً للمحروقات.

2.1. هدف الدراسة.

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الأساسي، الذي يمكن أن يلعبه قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات، في ترقية و تنوع الصادرات الجزائرية نحو الخارج وتنوع مصادر الدخل من النقد الأجنبي، وعن الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية بالنهوض بهذا القطاع ليساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخلص من تبعية القطاع الوحيد، بل إدراج الصادرات خارج المحروقات ضمن سياسة الدولة الجديدة من أجل التوجه إلى الخارج.

3.1. المنهج المتبع في الدراسة.

استعملنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى وهذا النوع من الدراسات كأداة لوصف قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ومختلف متغيراتها. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي الاستنباطي لتحليل الإحصائيات والمعطيات المتحصل عليها من مختلف المصادر التي تدل على إبراز مساهمة قطاع الصادرات ودوره في ترقية وتنوع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

2. إطار نظري للتصدير.

يعتبر التصدير من المشكلات الرئيسية التي تسعى الدول إلى جعله من أهم المقومات الرئيسية لأي اقتصاد، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي يقوم به في جلب الثروة بالإضافة إلى ذلك تلبية لمختلف حاجياته الضرورية من الدول الأخرى.

1.2. ماهية التصدير. يلعب التصدير دوراً كبيراً في تنشيط الاقتصاد، حيث ظهرت أفكار التجارين في هذا المجال ثم تلتها مدارس أخرى أعطت له أهمية كبيرة واعتبرته من بين أهم مصادر خلق الثروة، ويساعد التصدير على تصريف المنتجات والمواد الفائضة عن حاجة الاقتصاد من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من جهة أخرى. (مداني و شنوف، 2021، صفحة 44)

1.1.2. مفهوم التصدير. هناك الكثير من التعاريف للتصدير نذكر منها:

● **تعريف 1:** هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد. (مداني و شنوف، 2021، صفحة 44)

● **تعريف 2:** يعرف التصدير على انه " بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية". (بن طيرش، 2017، صفحة 73)

وفي الأخير يمكن إعطاء تعريف للتصدير على انه " كل العمليات و المبادلات التي تحدث خارج الحدود بهدف تحقيق ربح مالي.

2.2. الدافع من عملية التصدير: يمكن حصرها فيما يلي: (حشمة، 2013، صفحة 51)

- يعتبر التصدير منفذ بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية؛
 - نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية؛
 - عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل، و إيجاد قطاع تصديري استراتيجي لتنمية أشمل.
- ## 3.2. أهمية التصدير: تبرز أهمية الصادرات من خلال قدرتها لخلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق معدلات نمو مطردة وذلك كما يلي: (قري، 2014، صفحة 81)

- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية،
 - خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة والرفع من معدلات النمو باستخدام التوجه التصديري الذي يساعد في انخفاض مستوى البطالة.
 - إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.
- ## 4.2. أنواع التصدير. ويمكن تقسيم التصدير إلى قسمين وهما:

● **التصدير المباشر:** نقصد به ذلك النشاط الذي يترتب على شركة ما بيع منتجاتها إلى المستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل، فالتصدير المباشر هو الذي يكتفي بتوصيل السلع إلى الموانئ والمطارات للشحن عن طريق المصدر وبنك المصدر إلى المستورد وبنك المستورد. (قري، 2014، صفحة 83)

● **التصدير غير المباشر:** يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة والشركة المصدرة في نفس الوقت، والشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي للشركة المصدرة. (قري، 2014، صفحة 84)

3. الهيئات المكلفة بترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

اعتمدت الجزائر كغيرها من الدول الربية التي تعتمد في اقتصادها على عوائد الطاقات الأحفورية، التي مآلها النضوب والزوال، لذا ومن هذا المنطلق اتخذت الجزائر عدة إجراءات وسياسات تنموية جديدة من اجل تنويع مصادر الطاقة الخاصة بها وكذلك تنويع من مصادر الدخل من النقد الأجنبي بشكل منظم، من اجل تعويض المصادر الزائلة والتي تتميز بعدم الاستقرار، الأمر الذي حتم عليها خوض مغامرة جديدة المتمثلة في تنويع الصادرات وترقيتها لتصبح ذات تأثير على المستوى الدولي، ولبلوغ هذه الأهداف قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال وهيئات الدعم والمتابعة التي من شأنها تطوير وتشجيع الصادرات الجزائرية لغزو الأسواق الدولية.

1.3. وزارة التجارة وترقية الصادرات.

حسب المرسوم رقم 08-266 المؤرخ في 19 أوت 2008 المعدل والمتمم المرسوم التنفيذي 02-454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق لـ 21 ديسمبر 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، حيث جاء في نص في المادة الثالثة انه يقوم وزير التجارة بتكليف المديرية العامة للتجارة الخارجية بمبايلي: (المرسوم التنفيذي، 2008/08/24، صفحة 8)

- اقتراح كل الاستراتيجيات في مجال التجارة الخارجية وترقية الصادرات وضمان متابعة ذلك؛
- المبادرة بالأدوات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية ؛
- تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية أو المساهمة في إعدادها والتفاوض بشأنها؛

- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض والتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها؛
- السهر على تسيير نشاط الميزان التجاري الإجمالي، و متابعة الاستيراد و الصادرات وترقيتها؛
- توجيه تنظيم المعارض والمعارض الخاصة للمنتجات الجزائرية والحث على ذلك؛
- إعلام المصالح المعنية الموضوعية لدى الممثلات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج في مجال الصادرات.(بن طيرش، 2017، صفحة 128)

2.3. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX).

- أنشاء هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 10/10/1996، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، والغرض من إنشاء هذا الديوان هو التكفل والمشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، وخاصة الجانب خارج المحروقات منها.(وصاف و سعدي، 2004، صفحة 142)
- المشاركة في تطوير الإستراتيجية الخارجية والمساهمة في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية؛
 - يقيم جهاز رصد الأسواق الخارجية، ويوفر المعلومات التي تساعد المتعاملين الاقتصاديين؛
 - إصدار وتوزيع كل المذكرات والمنشورات المتعلقة بسياق التجارة الخارجية؛
 - تطوير الإستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية.(نوري و جلط، 2004، صفحة 17)

3.3. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX).

- تأسس الوكالة الوطنية لترقية التجارة (الجكس)، بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04-174 المؤرخ: في 12/06/2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي كما تعد بمثابة دعم للصادرات خارج المحروقات وقد تم وضعها(الجكس)، تحت وصاية وزارة التجارة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف هذه الوكالة إلى سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين،

دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2019)

وتعتبر أداة عمومية منفصلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وتكلف هذه الوكالة الوطنية بموجب هذا المرسوم المذكور أعلاه بالمهام التالية: (https://www.commerce.gov.dz/, 2023)

- المشاركة في ترقية التجارة الخارجية و تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الخارج؛
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛
- تصميم إعداد وإصدار منشورات متخصصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات المنظمة بالخارج؛
- مساعدة الاقتصاديين على تطوير الاتصال والإعلام المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الأوسمة والجوائز والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين؛

4.3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).

أنشئت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996، وقد كیفها المشرع الجزائري على أنها هيئة أو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تخضع لوصاية وزارة التجارة، وهي تقوم بمهمة التمثيل والاستشارة والإدارة والتوسع الاقتصادي على مستوى الدوائر الإقليمية، وتخضع الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة لجملة من المهام، إضافة إلى المهام التقليدية التي تعنى بها والمتمثلة في: (رقم: 96-93، 1996، صفحة 19)

- تقوم الغرفة بتنظيم أو المشاركة في تنظيم جميع الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها؛
- توطيد علاقات التعاون والتبادل وإبرام الاتفاقيات التجارية مع الهيئات الأجنبية المماثلة،
- يتمثل عملها أيضا في انجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية؛
- من خلال الغرف يتم انجاز العديد من الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا القيام باقتراح التدابير الرامية لتسهيل عملية التصدير.

● كما تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة إلى المنازعات التجارية الدولية، وفق مرسوم المادة السادسة للغرفة.(خلوئي و اخرون، 2013، صفحة 19)

5.3. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX): (بن طيرش، 2017، الصفحات 132-133)

أنشئت الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير FAFEX في 11/06/1989 بموجب مرسوم يقضي بدمج كل من الديوان الوطني للأسواق والتصدير ONAFEX، الذي كان قد أنشئ سنة 1971 طبقا للأمر 71-61 المؤرخ في 05 أوت 1971، وقد تم إسناد جملة من المهام لهذا الديوان، مثل مهام تنشيط الأسواق والمعارض، والتظاهرات أخرى ذات الطابع الاقتصادي والتجارية سواء المقامة في الجزائر أو خارجها، وقد أضيف له جملة من الصلاحيات والأخرى خاصة بالتوسع التجاري، والتي كانت من صلاحيات الديوان الوطني للتنشيط التجاري OFALAC والذي تم حله سنة 1974، وكذلك المعهد الوطني للتجارة الخارجية COMEX والذي حل هو الآخر سنة 1978.

والمركز الوطني للتجارة الخارجية CNCE والذي انشأ سنة 1982 والذي من مهامه القيام بالتوسع التجاري والتنشيط الاقتصادي للأسواق والمعارض بالجزائر و الخارج.

وفي سنة 1987 تم إدماج الهيئتين المتمثلتين في المركز الوطني للتجارة الدولية CNCE و الديوان الوطني للأسواق والمعارض ONAFEX ونتج عنه الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX سنة 1989، فأصبحت مهام الشركة كبيرة وحظيت باهتمام كبير، وقد قامت الشركة بإقامة علاقات عمل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب بغرض إيجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية في السوق الدولي، ومن بين المهام الموكلة لها مايلي:

- تطوير المبادلات الخارجية عن طريق ترقية الصادرات غير النفطية، وترشيد الاستيراد (الواردات)؛
- تنظيم التظاهرات الاقتصادية والتجارية وتنشيطها في الجزائر وفي الخارج؛
- منح علامة الجودة للمنتجات عند التصدير؛

- تقديم جملة من الخدمات للمصدرين الجزائريين، على غرار توفير صندوق للوثائق المتخصصة، توفير كل المعلومات عن الأسواق الأجنبية، وكذا دراسات استطلاعية حول أسواق التصدير المستهدفة.

6.3. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL):

أنشئت الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين في 2001/6/10 وهي خاضعة للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 1990/12/04، (القانون، 1990، صفحة 2) من أجل الدفاع على حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وكذلك تطوير إستراتيجية التصدير وإيجاد آليات التواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين، (زير، 2015، صفحة 94) وتصبو الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين إلى تحقيق الأهداف التالية: (عبدي، 2016، صفحة 48)

- جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين تحت راية واحدة والدفاع عن مصالحهم؛
- مساعدة المصدرين في مجال التصدير وتنظيم المعارض والمشاركة في الفعاليات في الجزائر و الخارج؛
- تحسين مستوى المؤسسة الجزائرية لشهادة ISO لتطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات.

4. أهمية التصدير في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إحتلت قضية التصدير مكانة هامة في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد نلمس حرص صناع القرار في الجزائر على إيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة، وفي ذات السياق فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى: (زواوي، 2017، الصفحات 383-384)

- وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، لاسيما وان المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل؛

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل في المجتمع الجزائري، حيث يساعد التصدير على استيعاب وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل في الجزائر؛
- تقليص تبعية الجزائر للمحروقات، وزيادة الإيرادات الخارجية التي تدخل في إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- تطوير الدخل الفردي، وتحسين مستوى المعيشة وزيادة القيمة المضافة للإنتاج الوطني.

1.4. مساهمة الصادرات في الاقتصاد الجزائري.

- توجد عدة اعتبارات تجعل من التصدير غير النفطي توجها منشودا يؤدي إلى المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري والتي نذكر منها مايلي: (هوارى، يوسفى، و سدي، 2019، صفحة 30)
- يساهم التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة؛
 - تعدد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات التشغيل وحل مشكلة البطالة؛
 - يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على إستيراد الموارد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية، لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير حتى يتم تعويض آثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية؛
 - تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما تساعد الصادرات بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة؛
 - إن تنوع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات .

2.4. الهيكل العام لتركيبية الاقتصاد الجزائري.

1.2.4. تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة (2015-2019).

يعتبر اعتماد الدول في صادراتها على المنتجات الباطنية الاستخراجية أو التحويلية الصناعية مؤشرا لتقدمها أو تأخرها، وبما أن النفط سلعة إستراتيجية مهمة ومقياس لثراء وغناء الدول فهو يعتبر احد ركائز التقدير الاستراتيجي للدول، والجزائر من بين أهم هاته الدول التي يعتمد اقتصادها على هذه المادة الحيوية

دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2019)

التي تعتبر أساس صادراتها بالرغم من الجهود التي بذلت لتطوير الصادرات غير النفطية بما فيها الصادرات الصناعية، و تتبع مراحل تطورها هذه الصادرات النفطية من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: تطور صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2015-2019). الوحدة مليون دولار

السنوات	الصادرات الجزائرية من المحروقات	
	قيمة الصادرات	النسبة المئوية
2015	32724	94.48
2016	27102	93.18
2017	32864	94.53
2018	38338	93.12
2019	30256	92.75

المصدر: (بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء (CNIS).

من خلال الجدول رقم 01 أعلاه نلاحظ أن الصادرات من المحروقات هي في حالة اضطرابات وتذبذب من سنة إلى أخرى، وذلك يبقى بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية، وبما أن صادرات الجزائر تتميز بسيطرة كلية على المحروقات التي تمثل ما نسبته 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية للفترة (2015-2019)، إذن فهي تمثل العامل الأساسي الذي يحكم التوازنات الكبرى فقد تراوحت نسبها ما بين 92% و 94%، كما نلاحظ تذبذب في حصيلة الصادرات النفطية خلال سنوات الأخيرة وعدم استقرارها نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وهذا ما ينعكس بشكل واضح على تطور حجم وقيمة الصادرات الجزائرية الإجمالية، وبما أن كل القرارات الإستراتيجية والتنموية التي تبنتها الجزائر تعتمد بشكل كبير على الموارد المكتسبة من صادرات المحروقات، فهي تبقى رهن الظروف والتطورات في السوق البترولية الدولية وما تفرزه هذه التقلبات الحاصلة على حجم صادراتها ومداخلها منها.

4.2.2. تطور مؤشر الإيرادات النفطية ومساهمتها في ميزانية الدولة.

إن الطابع الربعي للاقتصاد الجزائري يتعمق و يتعزز أكثر فأكثر إذا كانت موارد الدولة التي تأتي بشكل رئيسي من الإيرادات النفطية، فالتغيرات في أسعار النفط تؤثر على حصيلة الجباية ومن ثمة على رصيد الميزانية، كما هو موضح في الجدول التالي: (سامية، بن حوكو، و حراث، 2020، صفحة 183)

الجدول 2: مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2014-2017). الوحدة مليون دولار

السنوات	مختلف الإيرادات الجبائية				النسبة المئوية لكل إيراد جبائي
	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	الجبائية الكلية	الجبائية البترولية	العادية
2014	3388.4	2091.4	5479.8	61.83	38.17
2015	2373.5	2354.7	4728.2	50.2	49.80
2016	1781.1	2422.9	4204	42.37	57.63
2017	2372.5	2663.1	5035.6	47.11	52.89

Source: Banque d'Algérie, le rapport (2014-2017), <https://www.bank-of-algeria.dz>.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 إن مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة تفوق نسبة مساهمة الجبائية العادية، إذ يستحوذ هذا القطاع على أكثر من 60% من نسبة المساهمة الجبائية، وهذا إلى غاية 2014 حيث بدأت هذه النسبة في الانخفاض بعد انهيار أسعار النفط في 2014 إلا أنه يعود نوعاً ما إلى الارتفاع في سنة 2017 مع التحسن الملحوظ في أسعار البترول. وهو ما يعني تعزيز الطابع الريعي في الاقتصاد الجزائري المرتبط ارتباطاً طردياً وثيقاً مع أسعار البترول.

3.2.4. تطور مؤشر الإيرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام.

من خلال الجدول أدناه سنتطرق إلى حصيلة معدلات النمو الداخلي الإجمالي، ومدى تأثيرها بحصيلة معدلات نمو أسعار النفط، وذلك لأن جزءاً منها يعتمد بشكل كلي على الإيرادات النفطية، أما الجزء الآخر فهو يتعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة. (سامية، بن حوكو، و حراث، 2020، صفحة 184)

الجدول رقم (03): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2014-2017)

السنوات	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة %	27.0	18.8	17.4	19.1

Source : Banque d'Algérie, le rapport (2014-2017), <https://www.bank-of-algeria.dz>.

من خلال الجدول رقم 03 أعلاه، يتبين لنا أن القطاع النفطي يسيطر على القطاعات الأخرى، وذلك من خلال الأهمية النسبية له ضمن الناتج الداخلي الخام، حيث تراوحت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لسنة 2014 أقصى نسبة لها وهي 27.0%، وهي نسبة عالية جداً تعكس مدى ضعف التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ليتواصل التذبذب بين الارتفاع والانخفاض لكن على اثر انهيار أسعار النفط التي شهدت هذه السنة 2014 لتتجاوز النسبة لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2016

دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2019)

بنسبة 17.4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يقودنا إلى القول أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات، وهو ما يفسره الاعتماد على القطاع النفطي وضعف التنوع الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.

5. دراسة تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و المشاكل التي تواجهها.

تتطلب دراسة وتحليل الصادرات استعمال مجموعة من المؤشرات، وعموما هناك توجد هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال وسوف نقتصر على بعضها بحسب أهميتها في الدراسة، وذلك من أجل عرض حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ومختلف التركيبات السلعية لها، وبما أن هذه العملية لا تخلو من العوائق والمشاكل ارتأينا أن نقوم بسرد مجموعة من العراقيل والمشاكل التي يمكنها أن تحد من نجاح هذه العملية وتحد من فعاليتها.

1.5. دراسة تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

قبل تحليل تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، لابد علينا إلقاء نظرة تحليلية لربط بني المتغيرات الأساسية في هذا التحليل، وذلك من أجل إعطاء فكرة على نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية، قصد فهم حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الوطني الجزائري والصادرات من المحروقات التي لا تزال تهيمن بصفة كلية على الصادرات، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور الصادرات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة (2014-2019). الوحدة: مليون دولار.

البيان السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	قيمة الصادرات	%	قيمة الصادرات	%	قيمة الصادرات	%
2014	60304	95.89	2582	4.10	62886	100
2015	32724	94.48	1969	5.67	34570	100
2016	27102	93.18	1981	6.81	28883	100
2017	32864	94.53	1930	5.46	34763	100
2018	38338	93.12	2830	5.39	41115	100
2019	30256	92.75	2068	5.86	35312	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على، المركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن مساهمة الصادرات من المحروقات تشهد هيمنة شبه كلية لصادرات خلال الفترة (2014-2019) بينما الصادرات خارج المحروقات تبقى ضئيلة جدا، بحيث لم تتعدى نسبة 6.81%، في سنة 2016، حيث تكون في زيادة مضطردة من سنة لأخرى، وبهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل شبه كلي على الصادرات إذ يحتل ما بين 92.13% و 97.19% من إجمالي الصادرات، بينما شهد الميزان التجاري عجزا منذ 2015 وسنة 2016 ليرجع سنة 2018 ليستعيد عافيته وتحصيل ما قيمته 5029 مليون دولار فائض، وذلك بتوجه الحكومة الجزائرية لتنويع مداخيل الدولة من العملة الصعبة من جراء تأثرها من انخفاض أسعار البترول. وبما أن الاقتصاد الجزائري بقي حبيس الصادرات النفطية بشكل أساسي، كان من بالغ الأهمية من تنويع هيكل الصادرات الجزائرية لاجتناب تأثير الاقتصاد بالتقلبات أسعار النفط العالمية والأزمات التي تتعقبه، وتطوير باقي القطاعات الإنتاجية واستبدال الطاقات الناضبة بالطاقات الحديثة البديلة والصدقية للبيئة، أو ما يعرف بالطاقات المتجددة وإنشاء مراكز بحث وتطوير لاستثمار في هذا النوع من الطاقات لتكون بديلا تصديريا مهما بديلا للمحروقات.

2.5. تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات.

كما تبين سالفا أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، وبإلقاء نظرة على التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف الجزائر للأسواق الدولية، نجد أنها تتكون حسب أهميتها من المنتجات نصف المصنعة والمواد الخام، والمواد الغذائية... وغيرها، ونظرا لتنوع السلع وكثرتها سنتطرق لبعض القطاعات الهامة المصدرة خلال الفترة المدروسة 2012-2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2019).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المواد الغذائية	323	235	327	349	373	408
المواد الخام	110	106	84	73	92	96
المنتجات نصف المصنعة	2350	1597	1321	1410	2242	1445
التجهيزات الفلاحية	2	1	-	0.29	0.30	-

دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2019)

83	90	78	54	19	15	التجهيزات الصناعية
36	33	20	19	11	10	السلع الاستهلاكية
2068	2830	1930	1805	1969	2810	مجموع الصادرات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على؛

- هواري أحلام، يوسف رشيد، سدي علي، (2019)، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية. مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 1، الجزائر، ص 38.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن حصيلة الصادرات من المحروقات في سنة 2017 تحتل نسبة كبيرة وتقدر بـ 94.79% من إجمالي الصادرات في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا حيث تقدر في الإجمالي بـ 5.48.

أما في آخر الإحصائيات المنشورة من طرف الجمارك لسنة 2018 بينت تقدم نسبة الصادرات خارج المحروقات بحوالي 2830 مليون دولار أي مانسبته 6.87%، لكن رغم ذلك تبقى النسبة مما يعني استمرار تبعية الاقتصاد الجزائر الشبه مطلقة لقطاع المحروقات، كما تحتل السلع النصف مصنعة أكبر نسبة في الصادرات خارج المحروقات تليها السلع الغذائية والمنتجات الخام والسلع والمعدات الصناعية ثم باقي السلع تمثل نسب ضئيلة جدا أو شبه معدومة.

وعموما تعد النسب المسجلة دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

3.5. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.

ومن اجل إلقاء نظرة على توزيع الصادرات الجزائرية حسب الوجهات الجغرافية خلال فترة الدراسة

الممتدة من (2014-2017)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للوجهات المختلفة للفترة (2014-2017).

الوحدة 10⁶ دولار.

السنوات	2014	2015	2016	2017
الصادرات الإجمالية	60041	34580	30031	35187
فرنسا	6456	4578	3424	4430
إيطاليا	8190	5264	5208	5629

اسبانيا	9253	6164	3879	4103
بريطانيا	5073	2430	1061	-
الولايات م أمريكية	4779	2211	3866	3468
نحو الدول الإفريقية	3589	2134	1530	1850

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على؛

- بن احمد كلثوم،(2023)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الإفريقية خارج قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد طاهري بشار، الجزائر، ص111.

نلاحظ من الجدول أن إيطاليا تعد أكبر زبون للصادرات الجزائرية من حيث القيمة بعد تراجع الزبائن التقليديين اسبانيا وفرنسا إلى المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، بعد ما كانت فرنسا أهم سوق للصادرات الجزائرية خارج المحروقات وأهم شريك اقتصادي في السنوات السابقة 2005-2009، واسبانيا للسنوات 2010-2012. لكن بقيت من بين نفس الدول التي تحتل الصدارة في الزبائن المستوردة لصادرات الجزائر، وتأتي في آخر الترتيب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية التي تعتبر أيضا سوق لا بأس به يستهدف الصادرات الجزائرية، بينما تخسر الزبون البريطاني في سنة 2017.

4.5. القيود والمشاكل التي تعيق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

تعتبر عملية التصدير منظومة متكونة من عدة تشعبات وفروع، فهي تشكل منظومة متكاملة تخضع لعدة تغيرات دائمة مرتبطة بالتفاعلات والتكاملات الدولية والظروف السياسية المحيطة بها، لذلك تظهر باستمرار مجموعة من العوائق والتحديات التي تعيق العملية التصديرية، وبطبيعة الحال فالجزائر التي تزرخ بإمكانيات هائلة هامة تؤهلها من تبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنظمة، ورغم هذه المؤهلات والإمكانات التصدير الجزائرية، إلا أنها تبقى تواجه عدة مشاكل وعوائق تؤثر سلبا على قيمة صادراتها خارج المحروقات، ومن ثم تعود بالسلب على وضعية الاقتصاد الوطني الجزائري ويمكن إجمالها في مايلي:

- **القيود والمشاكل السياسية والقانونية:** حيث لا تزال المعاملات الدولية المختلفة ومنها التصدير تخضع لنوعية الأوضاع السياسية القائمة في كل من بلد الاستيراد وبلد التصدير، حيث أن الوضعية الداخلية غير المستقرة تضاعف من حجم المخاطر المرتبطة بعمليات التصدير، وتؤدي بالمصدرين إلى الأحجام عن التعامل مع رجال الأعمال والمتعاملين من هذا البلد أو بان يطلب ضمانات المعاملات التجارية، وكل هذا

يضاعف من حجم المخاطر المرتبطة بعمليات التصدير، الأمر الذي يؤثر سلبا على حركة التصدير. (حمزة و جمال، 2016، صفحة 165)

- **القيود والمشاكل التجارية:** وتمثل مصادر هذه العقبات أساسا في عدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات والبيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، حيث تبقى عدم الدراية بالأسواق الخارجية عائق يحول دون عدم نجاح العملية التصديرية. (حمزة و جمال، 2016، صفحة 165)

- **القيود والمشاكل المرتبطة بالمنافسة:** تعد الصناعة الجزائرية صناعة مقيدة ضمن أسوار مطلقة أو شبه مطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج أجنبي داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعية لتفقد بذلك القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية.

- **القيود والمشاكل المرتبطة بالحيث الاقتصادي:** وتمثل في مايلي: (زواوي، 2017، الصفحات 380-382)

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجات المحلية، والتي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات، وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية؛

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد؛

- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية؛

- استفحال ظاهرة الفساد الإداري رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح، باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية؛

- اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في إدارة الأعمال ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق مع المواصفات الدولية، بما في ذلك المنتجات الفلاحية؛

- لا تزال السلع الجزائرية مرتفعة السعر مقارنة بالسلع الصينية، ويرجع ذلك لعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، وعدم الاستخدام الأمثل للطاقة والمواد المتوفرة، وارتفاع المواد الأولية المستوردة.
- القيود والمشاكل المتعلقة بالحيط المؤسسي والتشريعي: ومن أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه العملية التصديرية والمتعلقة بالحيط المؤسسي والتشريعي نجد مايلي:
- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهيكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تقييم الوضعية، وصعوبة تحقيق الأهداف؛
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء المستوى الوطني أو الخارجي؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية؛
- عجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

6. خاتمة:

إن نجاح سياسة ترقية وتشجيع الصادرات في الجزائر يقتضى رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخليا باعتبار أن السوق المحلي أصبح سوقا مفتوحا على العالم الخارجي لإقامة تحالفات بين المؤسسات الرائدة في التصدير ما يجعل أمر التصدير وترقية الصادرات ممكنا وذلك بتظافر الجهود وتوحيدها. كما أن عالم التصدير في الجزائر تعترضه عدة مشاكل و معوقات تجعلها عاجزة أمام المنافسة والتصدير نحو الخارج، رغم كل الإمكانيات والمؤهلات و الجهود الكبير المبذولة من طرف الدولة إلا أن نسبة الصادرات من المواد الطاقوية تسيطر على الصادرات الجزائرية وتحتل المرتبة الأولى بالنسبة لمداخل الدولة من العملة الصعبة.

7. النتائج: ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها ما يلي:

- تبين من خلال هذه الدراسة أن تأثير الصادرات خارج المحروقات تساهم بشكل ضئيل لا يرقى لان يكون بديلا جيد ومنافس لقطاع المحروقات.
- 1- شهدت الفترة المدرسة من تاريخ الاقتصاد الجزائر تطورا ملحوظا في نمو في الصادرات خارج المحروقات وهو ما يبين جهود الدولة الجزائرية في تطوير وتنويع صادراتها، والتخلص من تبعيتها للمحروقات.
 - 2- تعرف صادرات الجزائر تبعية كبيرة للمحروقات وسيطرة كلية طول فترة الدراسة.

3- لابد من إعادة النظر في التشريعات والقوانين الجزائرية الخاصة بالتصدير وتذليل كل العراقيل التي تعترض عملية التصدير، منح القروض والإعفاءات الضريبية وسرعة معالجة الملفات الاستثمارية، والتسهيلات الجمركية وتحرير التجارة الخارجية للوصول إلى الأسواق العالمية، ومنه تنويع ورفع قيمة الصادرات الجزائرية لزيادة الدخل الوطني من العملة الصعبة.

4- إن الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات المتأتية من قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة والزراعة والخدمات ..الخ. ساهمة مساهمة جد ضعيفة في الناتج المحلي الخام وبالتالي تأثير جد متواضع على النمو الاقتصادي.

8. التوصيات: وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهم هذه التوصيات ما يلي:

1- العمل على الاستفادة من مداخل النفط في حالات ارتفاع أسعاره خاصة في الفترة الحالية التي بلغت 60 مليار دولار اخر 2022، والصادرات خارج المحروقات التي بلغت 7 مليار دولار سنة 2023 استغلال هذا الفائض في الميزان التجاري في دعم المنشآت القاعدية وخلق العديد من المؤسسات الصناعية الخاصة والعامة التي بدورها تساهم في تنويع الإنتاج الوطني؛

2- ضرورة جودة المنتج الجزائري بالاهتمام الجديد بالتعبئة والتغليف الجيد للمنتجات وفتح أسواق ومراكز للتصدير في المناطق الحدودية خاصة الدول الإفريقية؛

3- استغلال الموقع الجغرافي للجزائر لتعزيز التجارة الخارجية، من خلال الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات و شبكة الطرقات والسكك الحديدية وبناء القواعد اللوجستية وفتح فروع للبنوك في الخارج لتسهيل عمليات تنقل رؤوس الأموال وتأمينها بالإضافة إلى المعارض التجارية لعقد الاتفاقيات؛

4- تسهيل الإجراءات التمويلية والمالية والاهتمام بإجراء الدورات التدريبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجال التسيير والتسويق وأسس التصدير..الخ؛

5- الاهتمام أكثر بالأسواق الإفريقية ودراساتها واكتشاف متطلباتها باعتبارها فرصة كبيرة؛

6- ضرورة رقمنة قطاع التجارة الخارجية و إنشاء شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير.

7- الاستعانة والاستفادة بتجارب دولية رائدة في مجال تطوير الصادرات واكتساب الخبرة اللازمة.

قائمة المراجع

https://www.commerce.gov.dz/. (2023, 04 14). agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex. .

- ابراهيم بلقلة. (2009). البات تنوع ومية الدت خارج المحروقات وأثارها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(رسالة ماجستير). 1. كلية العلوم الاقتصادية ، الشلف: جامعة حسينة بن بوعلي.

- أحلام هوارى، رشيد يوسفى، و علي سدي. (2019). وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية . مجلة دفاتر بواذكس، 8(1).
- العوادي حمزة، و خنشور جمال. (جوان، 2016). إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر . مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية(19).
- المرسوم التنفيذي رقم: 96-93. (06 03، 1996). رقم براءة الاختراع العدد 16.
- جمال الدين مداني، و صادق شنوف. (31 ديسمبر، 2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات. مجلة الاقتصاد الجديد، 16(1).
- رقم 08-266 المؤرخ في 19/6/2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 02-454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق لـ 21/12/2002 المرسوم التنفيذي. المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 48. الجزائر.
- رقم 90-31 القانون. (5 12، 1990). المؤرخ في 04/12/1990، يتعلق بالجمعيات. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية.
- ريان زير. (2015). اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014)(مذكرة ماستر). كلية العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- زكرياء عبيدي. (2016). آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات،. الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.
- سعدي وصاف، و وصاف سعدي. اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر.
- عائشة خلوي، و اخرون. (2013). تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر. أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. سطيف: فرحات عباس .
- عبد الحميد حشمة. (2013). دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية لراهنه دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عطاء الله بن طيرش. (2017). تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائري(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد .
- فضيلة زواوي. (2017). إشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وإجراءات تقيتها . مجلة أبعاد اقتصادية، 7(2).
- معتوق سامية، غنية بن حوكو، و محمد حراث. (2020).، معضلة الربح في الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد، 15(1).
- منير نوري، و إبراهيم جלט. (2004). المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات . مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول في الدول العربية. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي .
- نصر الدين قري. (2014). اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(رسالة ماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية، وهران: جامعة محمد بن احمد.